E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/STAT/2000/WG.3/CP.7
17 October 2000
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اجتماع إقليمي حول المؤشرات الاجتماعية في
إطار تنفيذ ومتابعة المؤتمرات العالمية ومؤتمرات
القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في العالم العربي
مسقط، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر - ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠

تجربة الجمهورية اليمنية في إنتاج واستخدام المؤشرات الاجتماعية

(رقم ٢)

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست بالضرورة آراء الإسكوا.

00-0529

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية

وزارة التخطيط والتنمية

تجربة الجمهورية اليمنية
في إنتاج وإستخدام المؤشرات الإجتماعية

فهرس

المقدمة	3
السكان	8–4
القوى العاملة	12 – 9
التعليم:	
أ– التعليم الأساسي	15 – 13
ب– التعليم الثانوي	18 – 16
جـ– التعليم الجامعي	22 – 19
الصحة	26 – 23
الفقر	33 – 27

مُقَدِّمَة :

يستعرض هذا التقرير الإنجازات المحققة لقطاعات التنمية الإجتماعية في إطـــار الإهتمـــام الدولي، وما عكسته الخطط والبرامج الوطنية.

وقد شرعت الجمهورية اليمنية بتحويل العديد من الإلتزامات الدولية إلى برامـــج عمـــل تنفيذية سواء فيما يتعلق بظاهرة الفقر أو في تعليم الفتاة أو الصحة والمشاركة الإقتصاديـــة والإجتماعية بالإضافة إلى تمكين المرأة من العمل، حسب الإمكانيات المتوفرة.

وعلى الرغم من قصر الفترة التنموية، تمكن اليمن من تحقيق إستقرار أمني وسياسي مدعوم بأشكال الديمقراطية المختلفة، ومن قطع خطوات ملموسة وبخاصة في مجال التعليم وزيـــادة مشاركة المرأة في أكثر من مجال.
بيد أن التحديات المتراكمة مع مرور الزمن مثل إرتفاع معدل النمو الســـكاني وإرتفـــاع نسبة الأمية من جهة، وشحة الموارد وتدني التخصصات الإستثمارية لقطاعـــات التنميـــة الإجتماعية من جهة أخرى قد حالت دون تحقيق كافة الأهداف وتطوير آليات المتابعـــة والتقويم المستمر، ناهيك عن القصور الملموس في مصادر تدفق البيانات والمعلومات.

السكـــــــــان

أولاً: السكان والخصائص السكانية :

بلغ اجمالي السكان المقيمين في الجمهورية اليمنية حسب نتائج التعداد للسكان والمساكن الـذي تم عام 1994م نحو 14,587,807 مليون نسمة ، يتوزعون على 7,114,267 ذكور و7,473,540 اناث و 76.5 % في الريف و23.5 % في الحضر ، بينما بلغت نسبة النوع 105 على المستوى الاجمالي و118 في الحضر و101 في الريف . مثلت الفئة العمرية (0-14) سنة ما نسبته 50.3% علـــى المستوى الاجمالي ، مثل الذكور 50.9% والاناث 49.1 % ، أي أن المجتمع اليمني مازال يعد من المجتمعات الفتية بمعيار التركيب العمري للسكان وهي خاصية مشتركة مع المجتمعات النامية.

ويبلغ متوسط معدل النمو السنوي الطبيعي للسكان نحو 3.5% . وفيما لو استمرت اتجاهـــات النمو الحالية ، فان السكان سيتضاعفون خلال 19 عاماً قادمة . وقد ساهم في رفع وتيرة النمو ا لسكاني ، تحسن في معدلات الوفيات دون أن يصاحب ذلك انخفاض ملمـــوس في معـــدلات الخصوبة ، مما ادى الى ارتفاع السكان الى 18.3 مليون نسمة عام 2000م أي نمو صافي قدره 3.7 مليون نسمة بين 1994و 2000م.

وقد دلت المسوحات السكانية الديمغرافية التي قام بتنفيذها الجهاز المركزي للإحصـــاء خـــلال الفترة 1994-حتى 2000م على تحسن ملموس في عدد من المؤشرات الحيوية أدناه نتيجـــة تزايـــد الوعي في المسائل السكانية والتحسن التدريجي للأوضاع الصحية .

المؤشرات الديمغرافية بين 1994و2000م

المتغيرات / العام / نوع المؤشر	المؤشرات الديمغرافية	
	1994	2000
معدل النمو الطبيعي للسكان %	3.51	3.50
معدل الخصوبة لكل امرأة في سنها الإنجابي	7.4	6.5
معدل المواليد الخام (%)	46.5	46.0
معدل الوفيات الخام (%)	11.4	11.0
معدل وفيات الأمومة	غ .م	350
معدل وفيات الاطفال الرضع	81	75
متوسط حجم الأسرة (فرد)	7.6	7.0
توقع الحياة عند الميلاد (سنة)	57.0	59.5

أوضحت الاسقاطات السكانية المعدلة أن الوزن النسبي للسكان بالفئة العمرية (0–14) سنة انخفضت الى 46.5% عام 2000م بفارق 3.8% عما كان عليه الحال عام 1994م وبالمقابل ارتفع السكان في الشريحة العمرية (15–64) سنة 50,5% بزيادة قدرها 4.3% عما كان عليه .

ويعزز التغير الذي طرأ على التركيبة العمرية للسكان ، الاعتقاد بأن مشكلات اليمن السكانية لا تقتصر فقط على النمو السريع للسكان ، بل ان ارتفاع الشريحة العمرية (15–64) عاماً سوف يؤدي الى زيادة عدد النساء الداخلات في سن الحمل ، ولذلك فان عدد السكان سوف يستمر في الارتفاع حتى ولو تم تخفيض مستوى الخصوبة .

ويرجع ارتفاع النوع في الحضر حسب نتائج 1994م الى الهجرة الداخلية من المناطق الطارده الى المناطق الجاذبة للسكان، وباعتبار الريف اليمني يمثل 3/4 السكان في الجمهورية ويعانون من

شضف العيش وتفتت الحيازات الزراعية وقلة سقوط الأمطار بالإضافة الى عودة حوالي (800.000) مهاجر بعد حرب الخليج شكل معظمهم مدن مصغرة على أطراف المدن الرئيسية والذي يكون أغلبهم من الذكور وفي سن العمل.

السكان لعامي 1994و 2000م

(بالالاف)

	1994			2000		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
السكان 0-14 عاماً	3807	3527	7334	4331	4153	8484
السكان 15-64 عاماً	3343	3394	6737	4537	4680	9217
السكان 65 +	273	245	518	275	285	560
الاجمالي العام	7423	7166	14589	9143	9118	18261

اما نسبة النوع على مستوى المحافظات فنجد انها بلغت في امانة العاصمة وعدن على التوالي 130،113 ذكر لكل 100 انثى ، ويرجع ذلك الى كونهما مناطق حضرية وتتركز بهما معظم الأنشطة الخدمية (تعليمية 0 صحية .. الخ) .كما يلاحظ ايضا ارتفاع نسبة النوع في محافظات الجوف ومأرب وحجة ، وربما يرجع ذلك الى تحفظ بعض المدليين بالبيانات خاصة الاناث لأسباب اجتماعية وثقافية ،زيادة على ذلك فان محافظة مأرب شهدت بعض الأنشطة الاقتصادية بخاصة بعد اكتشاف الثروة النفطية والغاز بها .

المعوقات :

تتمثل أهم المعوقات التي تواجهها اليمن في النمو السريع للسكان واتساع الفجوة بين معدلي المواليد والوفيات ، وفتاوة افرادها وارتفاع نسب الإعالة وكبر حجم الأسرة واختلال التوازن في التوزيع الجغرافي بين محافظة وأخرى وبين الريف والحضر ، وقد ادت هذه العوامل مجتمعة الى تزايد الطلب الاجتماعي على الخدمات التي تقدمها الدولة بشكل حاد ومتناثر ، مما ادى الى ارتفاع نفقات الدولة على تلك المنافع والخدمات بالدرجة التي أثرت سلباً على حجم النفقات الاستثمارية المولده لفرص العمل والدخل .

كما أن تلك العوامل أدت الى تزايد أعداد الداخليين الجدد الى سوق العمل والباحثين عن عمل فيه بأعداد ومهارات فاقت قدرة ومتطلبات الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة على إيجاد فرص عمل كافية ، مما ساهم في ارتفاع معدلات الاعالة ومعدلات البطالة بأشكالها المختلفة وفي انخفاض عام للمستويات المعيشية للموطنين .

السكان في عامي ١٩٩٤م و ٢٠٠٠م بحسب المحافظة والنوع

	السكان عام ١٩٩٤م *			السكان عام ٢٠٠٠م**			التوزيع النسبي
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	للسكان
الامانة	539,389	415,059	954,448	806,636	669,035	1,475,671	8.1
صنعاء	948,964	902,894	1,851,858	662,399	678,526	1,340,925	7.3
عدن	233,959	207,921	441,880	235,438	221,883	457,321	2.5
تعز	994,433	1,032,558	2,026,991	1,096,465	1,180,054	2,276,519	12.5
الحديدة	803,793	754,720	1,558,513	867,473	858,803	1,726,276	9.5
حجة	298,577	290,169	588,746	312,959	331,567	644,526	3.5
اب	881,650	890,211	1,771,861	972,147	1,029,605	2,001,752	11
ابين	194,105	185,710	379,815	208,094	208,585	416,679	2.3
ذمار	488,401	493,273	981,674	578,531	611,290	1,189,821	6.5
شبوة	183,785	170,993	354,778	247,762	242,956	490,718	2.7
حجة	653,968	584,146	1,238,114	777,119	736,468	1,513,587	8.3
البيضاء	236,077	224,815	460,892	278,448	279,129	557,577	3.1
حضرموت	362,670	355,338	718,008	427,713	437,992	865,705	4.7
صعدة	248,799	232,818	481,617	297,572	293,707	591,279	3.2
المحويت	186,023	185,572	371,595	218,967	228,826	447,793	2.4
المهرة	29,565	26,860	56,425	35,548	34,174	69,722	0.4
مأرب	97,236	84,504	181,740	137,404	126,969	264,373	1.4
الجوف	92,146	76,706	168,852	303,948	278,850	582,798	3.2
عمران				480,942	466,947	947,889	5.2
الضالع				197,432	202,634	400,066	2.2
	7,473,540	7,114,267	14,587,807	9,142,997	9,118,000	18,260,997	

سوق العمل والعمالة :-

أدى النمو السكاني المرتفع خلال الفترة 1995-2000م إلى تزايد أعداد السكان النشطين إقتصادياً في الفئة العمرية (15سنة فأكثر) بالإضافة إلى النسبة المرتفعة لغير الملتحقين بنظام التعليم والتدريب والمتسربين منه .

- يوضح الجدول رقم ( ) تطور القوى العاملة في الفئة العمرية (15سنة فأكثر) بين عام 1995م إستناداً إلى نتائج تعداد 1994م وبين عام 2000م إستناداً إلى نتائج مسح القوى العاملة لدى أرباب الأسر لعام 1999م .
- فاق النمو في إجمالي القوى العاملة معدل (5 %) في السنة نتيجة إرتفاع نسبة إسهام المرأة من نحو (15%) عام 1995م إلى نحو(23 %) عام 2000م ، مما أدى إلى تحقيقها لمعدل نمو سنوي يقرب من (13%) في قواها العاملة .
- أدت الظروف المعيشية للأسر إلى تزايد أعداد الأطفال المشتغلين في الفئة العمرية (6-14 سنة) من نحو 250.000 طفل عام 1995م إلى نحو 450.000 طفل عام 2000م ، وهذا يؤكد أن سوء الأحوال المعيشية كانت الأساس في نمو القوى العاملة بحدود تفوق معدلات النمو الطبيعية للسكان .
- ويشمل مفهوم القوى العاملة فئة العاملين ، وفئة العاطلين المكونة من العاطلين عن العمل الذين سبق لهم العمل والداخلين الجدد إلى سوق العمل بحثاً عن عمل لأول مرة .
- أستخدم مسح القوى العاملة لعام 1999م عدة معايير لقياس معدل البطالة ، تفاوتت نتائجها بين (9.5%) بحسب المعيار المستخدم في تعداد 1994م و(22.6%) بإستخدام معيار (الباحثون المستعدون + غير الباحثين المستعدين + المشتغلون أقل من 20 ساعة في الأسبوع) .
- هدف إستخدام أكثر من معيار لقياس البطالة ، إيجاد نوع من المرونة في تحديد مفهوم البطالة في ظل إقتصاد يتسم بكثافة العاملين في القطاع غير المنظم والذين تصل نسبتهم إلى نحو (65%) من إجمالي القوى العاملة .
- وعليه فإن مفهوم البطالة وقياسه في اليمن يعد من المسائل البالغة التعقيد ، ويستوجب دراسات وأبحاث معمقة للوقوف عليه ، أنظر الجدول رقم (2) .
- ويعكس هيكل توزيع العمالة بحسب النشأة الإقتصادية (جدول رقم 3) ، إستقرار حصص جميع القطاعات ، وبخاصة قطاع الزراعة الذي لا يزال يستوعب أكثر من نصف مجموع العمالة .

- ويوضح توزيع العمالة بحسب الحالة التعليمية (الجدول رقم 4) أن نسبة العاملين الأميين والذين يقرأون ويكتبون فقط لا تزال تمثل الجزء الأعظم من إجمالي العمالة وإن تدنت نسبتها من (75%) عام 1995م إلى نحو (74%) عام 2000م .

المعوقات :-

- إتسم سوق العمل بنمو حجم القوى العاملة بمعدل مرتفع نتيجة تزايد السكان في سن العمل، وتزايد أعداد الخريجين والمتسربين من نظم التعليم والتدريب وأعداد أفراد الأسر وبخاصة الإناث الذين دخلوا سوق العمل للبحث عن فرصة عمل فيه لأول مرة .
- اتسم الطلب على القوى العاملة بضعف بنيته المؤسسية والرقابية ، وفي تفاقم حجم القطاع غير المنظم وحجم العاملين بدون أجر ، ولجوء الأفراد إلى إتصالاتهم الشخصية في البحث عن عمل نتيجة ضعف دور مكاتب التشغيل .

جدول رقم (1) القوى العاملة :-

	1995 ألف	2000 ألف	صافي النمو	متوسط معدل النمو السنوي
السكان (15 سنة فأكثر)	8.095	9.756	1.661	3.8
ذكور	3.949	4.792	843	3.9
إناث	4.146	4.964	818	3.7
إجمالي القوى العاملة	3.452	4.496	1.044	5.4
ذكور	2.825	3.354	529	3.5
إناث	627	1.142	515	12.7
معدل الإسهام في القوى العاملة %	42.64	46.10	–	–
ذكور	71.53	70.00	–	–
إناث	15.13	23.00	–	–

جدول رقم (2) القوى العاملة والعمالة والبطالة في الجمهورية اليمنية.

الأعداد بالألف

	1995م عدد	%	2000م عدد	%	متوسط معدل النمو السنوي
القوى العاملـــــة	3.452	100.0	4.496	100.0	5.4
ذكور	2.825	81.8	3.354	75.4	3.5
إناث	627	18.2	1.142	24.6	12.7
معدل البطالــة (%)	26.0	–	35.0	–	–
ذكور	28.0	–	35.7	–	–
إناث	17.2	–	33.0	–	–
العمالـــــــة	2554	100.0	2.922	100.0	2.7
ذكور	2.061	80.7	2.157	73.8	0.9
إناث	493	19.3	765	26.2	9.2
البطالـــــة	898	100.0	1.574	100.0	11.9
ذكور	790	88.0	1.197	76.0	8.7
إناث	108	12.0	377	24.0	28.4

تطور توزيع العمالة (15 سنة فأكثر) بحسب النشاط الإقتصادي خلال الفترة 1995-2000م (بالمائة)

	1995م	2000م
الزراعة والغابات والصيد	52.3	52.3
الصناعات الإستخارجية	0.3	0.6
الصناعات التحويلية	4.1	3.5
الكهرباء والماء والغاز	0.4	0.3
إجمالي العمالة في القطاعات الإنتاجية	**63.9**	**63.6**
البناء والتشييد	6.8	6.9
التجارة والمطاعم والفنادق	10.4	12.4
النقل والتخزين والمواصلات	4.7	3.2
التمويل والتأمين والعقارات	1.1	0.7
الخدمات الشخصية والإجتماعية	6.3	5.7
القطاع الحكومي	13.2	14.4
إجمالي العمالة في قطاع الخدمات	**36.1**	**36.4**
إجمالي العمالة	**100.0**	**100.0**

سعت الدولة الى توفير خدمة التعليم تحقيقا لغايات عديدة في مقدمتها القضاء علـــى الأميـــة وتحقيق الكفاية من القوى العاملة المؤهلة علمياً ومهنياً .

ينتشر سكان الجمهورية في نحو 70.000 تجمع سكني ، لتبلغ الكثافة السكانية بذلك نحو 260 نسمة ، وهذا يوضح مدى التشتت الذي يشكل عائقا في توفير خدمة التعليم الى كل هـــذه التجمعات ، بالإضافة الى سكان البدو الرحل والعائشين في قمم الجبال التي لا تنفذ لهم وسائل المواصلات الا بصعوبة شديدة .

أ- القبول والالتحاق بالتعليم الأساسي :

بلغ القبول الاجمالي عام 95/94م بالصف الأول أساسي 405,114 يتوزعون بين 262,392 ذكور 142,722 إناث ، في عام 2001/2000م ارتفع القبول الإجمالي الى 512,598 طـالب وطالبة يتوزعون بين 289,864 ذكور 222,734 بزيادة كلية قدرها 107,484 طالب وطالبة اما القبول الصافي فبلغ 172395 طالب وطالبة يتوزعون الى 103,426 ذكور 68,968 إناث مثلوا ما نسبته 32.6 لكلا الجنسين و38.5% بين الذكور و26.4% بين الإناث ،من إجمـالي السكان بالفئة العمرية 6 سنوات ، أي أن هناك ثلثي السكان بعمر 6 ســنوات لم يلتحقـوا بالتعليم معظمهم من الاناث . ويرجع ذلك الى ندرة انتشار المدارس في المناطق الريفية وبخاصـة للاناث والى تفضيل أولياء أمور الطلبة خاصة بالريف الى تأجيل الالتحاق بـالصف الأول الى عمر السابعة فأكثر نتيجة لبعد المدرسة عن التجمعات السكانية المتناثرة ، وصعوبـة الطـرق والمخاطر التي تكتنف الأطفال عند الذهاب والإياب .

أما الالتحاق الإجمالي بهذه المرحلة فقد شهد توسعا لأعداد الملتحقين من ناحيـة الكـم دون الكيف ولصالح الذكور أعلى من الإناث وللحضر على حسا ب الريف .
بلغ الملتحقون بالتعليم الأساسي عام 1995/1994م 2,473,773 طـالب وطالبـه منـهم 1,759,131 ذكور 714642 إناث وبمقارنة ذلك بالسكان بالفئة العمرية 6-15 سنة نجـد ان

نسبة التحاق الذكور بلغت 70.8% ، ذكور و للاناث 37.5% . وهذا يؤكد خلل التوازن القائم بين الملتحقين الذكور والإناث ، بالإضافة الى وجود 45% من السكان بالعمر (6-15) سنة لم يلتحقوا بالتعليم .

ومنذ مطلع التسعينات بدأ التعليم الأهلي يأخذ طريقة جنبا الى جنب مع التعليم الحكومي، و مثل الملتحقون بالتعليم الأساسي الأهلي ما نسبته 0.69 % من إجمالي الملتحقين (أقل من واحد%) .

في عام 2001/2000م بلغ الالتحاق الإجمالي بهذه المرحلة 3,236,435 طالب وطالبة يتوزعون على 2,087,182 ذكور 1,149,253 اناث . وبمقارنة السكان بالفئة العمرية (6-15) نجد أن نسبة التحاق الذكور بلغت 84.5% وللاناث و48.9 % .. مما يدل على نمو كبير في أعداد الملتحقات بلغ في المتوسط نحو 10% بين عامي 1994م و2000 م اما التعليم الأهلي فقد مثل ما نسبته 1.9% من الإجمالي العام لنفس المرحلة وهذا يؤكد أن التعليم الأهلي مازال يلعب دوراً ثانوياً الى جانب التعليم الحكومي، لأسباب من أهمها : ضعف الادخار ، كبر حجم الأسرة ، ارتفاع الإعالة والرسوم الدراسية التي لم يتعود عليها المواطنين من قبل ، عدم ملائمة كثير من المدارس للعملية التعليمية ، ضعف الإشراف والرقابة ، غياب القانون المنظم للتعليم الأهلي، استخدام كثير من المدرسين غير التربويين .

من جهة ثانية أوضحت التدفقات الطلابية ان ما مجموعه 285,959 طالب وطالبة منهم 205,260 ذكور 80,699 إناث يصلون الى الصف السادس من إجمالي القبول بالصف الأول لتمثل بذلك نسبة التسرب للجنسيين 15.5% ، شكلت بين الذكور 9% وبين الإناث 28.5% ، مع الاشارة الى أن تسرب الإناث بين الصف الأول والسادس يزيد عن ثلاثة أضعاف الذكور ، اي أن تسرب الذكور يرتفع عن الإناث بين الصف السادس والتاسع حيث شكل تسرب الذكور 31.5% والإناث 26% .

- يصل الى الصف التاسع ما نسبته 59.2 % من إجمالي القبول بالصف الأول (62.3% للذكور و 52.9% للإناث) .
- مثل التسرب ما نسبته 40.8% للجنسين بين الصف الأول والتاسع (37.7% للذكور و47.1% للإناث) .

- يتخرج 43.7% من إجمالي القبول بالصف الأول ، أي أن هناك 56.3 يرسبون ويتسربون بين الداخلين بالصف الأول والخريجين من المرحلة الأساسية .

وبرغم التطور الكمي الذي طرأ على القبول والالتحاق والتخرج ، الا أن مخزون الأميين من ناحية ، والخلل الهيكلي الذي شهده هذا النوع من التعليم من حيث تفاوت الخدمة بين المحافظات وتغليب الذكور على الإناث من ناحية أخرى يمثلان أهم التحديات التنموية حيث تبين :

1. تآكل المجتمع المدرسي داخل المرحلة التعليمية الواحدة وبينها وبين المرحلة التعليمية اللاحقة لها .
2. التشتت السكاني الذي بلغ 260نسمة لكل تجمع سكاني عام 2000م.
3. ندرة المعلمات العاملات بمدراس البنات خاصة في الريف .
4. صعوبة حصول الخريجات على درجات وظيفية في سلك التعليم .
5. ضعف الإدارة المدرسية .
6. انخفاض التوظيفات الاستثمارية لمواجهة الاحتياجات المتزايدة .
7. قلة عدد المدارس الخاصة بالبنات ، بالإضافة الى بعد المدارس عن أغلب التجمعات السكانية .

ب – التعليم الثانوي وما في مستواه:

يشكل التعليم الثانوي الحلقة الثانية في السلم التعليمي ، حيث يقبل مدخلاته من مخرجات التعليم الأساسي ويتفرع الى :

1)التعليم الثانوي العام 3سنوات بعد الأساسي .

2)التعليم الفني والمهني (3،2) سنوات بعد الأساسي .

3)معاهد المعلمين بعد الأساسي

- بلغ القبول الإجمالي بالصف الأول الثانوي وما في مستواه عام 1995/1994م 94,031 طالب وطالبة يتوزعون الى 75,129 ذكور 18,902 إناث ، مثل القبول ما نسبته 32.5% للجنسين(49.3% ذكور 13.8% إناث) من إجمالي السكان بالفئة العمرية 16 سنة ومن ثم ارتفع القبول في عام 2001/2000م الى 179,622 طالب وطالبة موزعين الى 129,315 ذكور و50,307 إناث ، شكلوا ما نسبته 41.0% للجنسين(57.3% ذكور و 23.4% إناث) من إجمالي السكان بالفئة العمرية المناظرة .
- بلغ عدد الملتحقين بالتعليم الثانوي وما في مستواه عام 1995/1994م 251415، يتوزعون بحسب النوع الى 206.000 ذكور و45415 إناث ، شكلن ما نسبته 18.1% من إجمالي الالتحاق ، بينما مثلت نسبة الالتحاق من إجمالي السكان بالفئة العمرية (16–18) سنة 28.6 للجنسين و44.8% بين الذكور و10.8% بين الإناث .
- شكل التعليم الثانوي الأهلي عام 1994/ 1995 ما نسبته 0.46% من إجمالي عام الالتحاق ، وهي نسبة متدنية للغاية ،ويرجع ذلك الى حداثة تكوينه وارتفاع تكاليف رسومه الدراسية .
- وفي ذات العام ، بلغ عدد الملتحقين بالمعاهد الفنية والمهنية (3،2)سنوات بعد الأساسي 8,564 للجنسين يتوزعون على 7,782 طالب و782 طالبة ، شكلوا ما نسبته 3.4% من إجمالي الملتحقين بمرحلة التعليم الثانوي .
- كما شكل الإناث ما نسبته 9.1% من الملتحقين بالتعليم الفني والمهني مقابل 90.9% للذكور .

- هذا ،وصل عدد الملتحقين بمعاهد المعلمين بعد الأساسي الى 29,442 طالب وطالبة يتوزعون على 25,507 ذكور 3,935اناث ، ومثلت نسبة الالتحاق في هذا المعاهد ما مقداره 11,7% من إجمالي الملتحقين بالتعليم الثانوي وما في مستواه .
- اما في عام 2001/2000م، فقد بلغ عدد الملتحقين بالتعليم الثانوي وما في مستواه 509,663 طالب وطالبه يتوزعون على 366,556 ذكور و143,107 إناث بينما بلغت نسبة الالتحاق مقارنة بالسكان في الفئة العمرية (16-18 سنة) للجنسين والذكور والاناث على التوالي ما مقداره 39.4% ، 55.1%و 22.7% ، وبلغت الزيادة الصافية للملتحقين بين العامين (1994-2000م) 257,682 طالب وطالبة بمعدل زيادة سنوية تقريبية 17.1%.
- مثل التعليم الثانوي الخاص ما مقداره 1.6% من إجمالي الملتحقين ، مقارنة بما كان عليه الحال في 1995/1994م البالغة 0.46% .
- ارتفع عدد الملتحقين بالتعليم الفني والمهني الى 10,832 طالب وطالبة يتوزعون الى 9,395ذكور و1,437 إناث، شكلوا 2.1% للجنسين من إجمالي الملتحقين بالتعليم الثانوي وما في مستواه ، الا أن نسبتهم انخفضت من 3,4% عام 1995/1994م الى 2.1 % عام 2001/2000م ويرجع ذلك الى :
  - ضعف الطاقة الاستيعابية لهذا النوع من التعليم .
  - ندرة المعاهد التي تقبل التحاق الإناث بها سواء بنحو مختلط مع الذكور أو بفصول مستقلة ، داخل نفس المعهد .
  - الترميمات والإضافات التي تمت في أكثر من 15معهد ومركز خلال هذه الفترة أدت الى توقف الدراسة بها كليا أو جزئيا .
  - تشتت تبعية المعاهد والمراكز الى جهات اشرافية مختلفة .
  - ترك الباب مفتوح للالتحاق بالتعليم الثانوي العام على حساب التعليم الفني والمهني .
  - تفضيل التعليم الثانوي عن التعليم الفني والمهني ، باعتباره السبيل للتعليم الجامعي ، خصوصاً وانه لا يوجد كادر خاص للفنيين والمهنيين يميزهم عن غيرهم .
  - ضعف التأهيل أثناء الدراسة ، وتغليب الجوانب النظرية على التطبيقية .

- ضعف المناهج أو عدم ملائمتها مع قدم المادة العلمية .
- غياب التقييم الدوري لاحتياجات سوق العمل مع ضعف الارتباط بين مؤسسات الانتاج والمراكز مع المعاهد التعليمية والتدريبية .

جـــ- التعليم الجامعي

ترجع البداية الأولى الى عام 1970م عندما أفتتحت جامعة صنعاء من خـــلال كليـــتي التربيـــة والشريعة والقانون اللتان شكلتا نواة لجامعة صنعاء ، وتزامن ذلك بافتتاح جامعة عدن الـــتي بدأت بفتح كلية التربية العليا . وواصلت الجامعتين بافتتاح كليات أخرى جديدة مع فتح فروع لكليات التربية في المحافظات ذات الكثافة السكانية وفي مطلع التسعينات تنامى عدد الطـــلاب الملتحقين والخريجين في التعليم الثانوي الذي شكل ضغطا على التعليم الجامعي في ظل ضعـــف البدائل المتوفرة بالتعليم التقني ، كما ظهرت في السنوات الخمس الأولى من التسعينات ملامـح التنوع في هياكل التعليم العالي بإنشاء المعاهد ومعاهد المعلمين بالإضافة الى تحويل بعض المعاهد الى معاهد متوسطة بعد الثانوية مثل : المعهد الوطني للعلوم الإدارية ،والمعهد الصحي العـــام / صنعاء ، ومعهد أمين ناشر للعلوم الصحية عدن ، والمعهد التقني الصنـــاعي ،والمعـــهد العـــام للمواصلات ، ومعهد هندسة الري ومعهد الفنون الجميلة ومعهد الثروة السمكية التابعة لعـــدد مختلف من الوزارات .

- وعملت وزارة التعليم العالي قبل 1994م على تشجيع انشاء جامعات جديدة ، فانشأت جامعـة تعز عام 1994م ، وتلتها بقية الجامعات في عام 1995م (الحديدة ، اب ، حضرموت ، ذمـــار) واللاتي مازلن في طور استكمال مرافقها الأساسية . كما عملت الوزارة على انشاء جامعـــات أهلية بحيث أصبح هناك الان ثمان جامعات أهلية (جامعة الايمان ، جامعة العلوم والتكنولوجيا ، جامعة سبأ ، الجامعة اليمنية ، جامعة الاحقاف ، جامعة الملكة أروى والجامعة الوطنيـــة) سبع منها في أمانة العاصمة ،وواحدة في تعز ،مع فتح فروع لبعضها في المحافظات الرئيسية .

بذلك أصبح التعليم الجامعي يتكون من :-

	1994م		2000م	
	جامعات أو معاهد	كليات جامعية	جامعات أو معاهد	كليات جامعية
- معهد معلمين بعد الثانوية	22	-	26	—
- معهد تقني بعد الثانوية	9	—	9	—
- جامعات حكومية	3	35	7	88
- جامعات أهلية	—	—	8	44
كليات مجتمع			2	

- وصل عدد المقبولين بالتعليم الجامعي عام 1994/1995م 38,263 طالب وطالبه يتوزعون بين 32,607 ذكور و 5,656 اناث ، ومثلت الجامعات الحكومية من إجمالي القبول ما نسبته 84.4% ، ومعاهد المعلمين 12.7 % ، والمعاهد التقنية 2.5 % .
- وفي عام 2001/2000م ارتفع القبول الإجمالي الى 78392 طالب وطالبة موزعين بين 59,448 ذكور و 18,944 اناث ، وشكلت معاهد المعلمين ما نسبته 13.7% والمعاهد التقنية 3.2% من اجمالي القبول . ويتوقع أن يتم ايقاف القبول بمعاهد المعلمين خلال العامين القادمين ، حيث سيتم تحويلها الى معاهد لاعادة تدريب المعلمين على رؤس العمل .
- ارتفع القبول الاجمالي بين عامي (1994و2000م) بمعدل زيادة سنوية تبلغ 17.5% .
- بلغ عدد الملتحقين عام 1994/1995م ، 89528 طالب وطالبة منهم 75720 ذكور و13,808 .
- مثل القبول والالتحاق بالتعليم الجامعي الأهلي ما نسبته 11.6% و7.4% بالترتيب من إجمالي القبول والالتحاق عام 2000/2001م
- ارتفع معدل الالتحاق الإجمالي بين (1994/2000م) الى ما مقداره 22.0% سنويا، منها 20.5% جامعات حكومية و10.8% معاهد معلمين و8.9 % معاهد تقنية.

- زاد عدد الخريجين بالجامعات الحكومية من 6649 خريج وخريجة الى نحو 20672 خريج وخريجة بمتوسط معدل زيادة بلغت 35.1 % .
- ارتفع عدد اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية من 2151عضو هيئة تدريس الى 3210 بمتوسط معدل زيادة 8.2 تقريباً .
- غالبية الملتحقين في كافة الجامعات الحكومية والأهلية من الذكور ، وان الاناث لا يشكلن سوى 24.2% وفقا لبيانات عام 2001/2000م .
- مثل الملتحقون بجامعة صنعاء وحدها ما نسبته 47.2 % من اجمالي الالتحاق بالجامعات الحكومية ،ويرجع ذلك الى أن جامعة صنعاء تكاد تستكمل بناها التحتية وتقع في عاصمة الدولة التي يقصدها خريجو الثانوية العامة سواء للبحث عن عمل أو الجمع بين الوظيفة والالتحاق بالجامعة خاصة في الكليات النظرية .
- بلغ الملتحقون بالكليات النظرية على مستوى جميع الجامعات الخمسة عشر 89% وفي جامعة صنعاء منفردة شكلت الكليات النظرية ما نسبته 90% .
- أدت سياسة الباب المفتوح التي انتهجتها الدولة حتى البدء في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي الإداري عام 1995م ، والممثلة في التوسع بافتتاح الكليات والجامعات استجابة الى الطلب الاجتماعي المتزايد من مخرجات التعليم الثانوي ، الى التغاضي عن النوعية والى عدم تمييز الأجور بين أصحاب المؤهلات العلمية ..مما دفع الطلبة ولاعتبارات أخرى الى التوجه نحو التخصصات النظرية التي بات الطلب عليها محدوداً .

مما سبق نستنتج :

- عدم تطبيق الأهداف والسياسات التنموية الواردة بهذا الشأن مما أدى الى ظهور العديد من الصعوبات : إدارية ، وتنظيمية وأكاديمية ، مع الاهتمام بالكم على حساب النوعية وهي مشكلات تستدعى مراجعة وتصحيح .
- ضعف الخيارات التقنية مقابل التوسع الذي حدث للتعليم الجامعي .
- ضعف المخصصات المالية في نفقات التشغيل .
- قلة الكادر النسائي بالهيئة التعليمية بالجامعات الحكومية حيث مثل العنصر النسائي 13.3% عام 2001/2000م ,
- عدم اكتمال البني التحتية للجامعات الحكومية عدى جامعتي صنعاء وعدن اللتين حققتا نسبة كبيرة من مشاريعهما .

د- الانفاق الحكومي على قطاع التعليم والتدريب :

استناداً الى نفقات قطاع التعليم والتدريب الحكومي (التعليم العام +الهيئة العامة للتدريب المهني والتقني + الجامعات) ارتفعت النفقات من 16,7 مليار ريال عام 1994م الى 90.8 مليار ريال عام 2000م بزيادة سنوية بلغت 74% و مثلت نفقات قطاع التعليم والتدريب ما نسبته 19.2% من اجمالي النفقات العامة للدولة عام 1994م ، وأرتفعت عام 2000م الى 21.5% من اجمالي ربط الموازنة.

من جهة ثانية مثل نصيب الطالب من النفقات الجارية عام 2000م بحسب نوع التعليم كما يلي :

1) التعليم العام 18,706 ألف ريال
2) تدريب مهني وتقني 55,049 ألف ريال
3) التعليم الجامعي 44,970 ألف ريال

حاز التعليم العام على نسبة 84.3% من إجمالي نفقات قطاع التعليم والتدريب و على 18.1% من إجمالي الموازنة العامة للدولة ، بينما مثلت نفقات التدريب المهني والتقني ما نسبته 2.5% من نفقات قطاع التعليم والتدريب و0.5% من نفقات الدولة ، لتشكل الجامعات الحكومية ما نسبته 13.2 % من نفقات هذا القطاع و 2.8% من اجمالي الموازنة العامة للدولة عام 2000م .

ويعكس هيكل الإنفاق الآنف الذكر ، العبء الكبير الذي تتحمله الدولة في توفير التعليم العام نظرا للأعداد المتزايدة للملتحقين في مرحلة التعليم الأساسي ، مما قلل من إمكانيات الدولة من التركيز على قطاع التدريب المهني والتقني بوجه خاص .

ثالثاً: الصحـــــــة :

يعاني القطاع الصحي من نقص حاد وتذبذب في سلسلة بياناته وإحصاءاته التي يعول عليـها في تقويم أوضاعه الراهنة ،حيث ما زال غياب النظام الإحصائي الصحي بمعناه العلمـــي غائبـاً ، والذي جعل من تخطيط المسائل الصحية أمرا يرتكز على قاعدة معلوماتية غير دقيقة الى حد ما، خاصة فيما يتعلق بالتقدم الذي تم احرزه من قبل القطاعين الحكومـــي والأهلـــي ،في تقـــديم الخدمات العلاجية والوقائية وفي رفع المستوى الصحي العام للسكان .

وعموماً ، وبعد أن تم الاشارة في فصل السكان الى عدد من المؤشرات التي عكست تقدمـــا ملحوظاً في المستوى الصحي العام للسكان يمكن الاشارة أدناه الى عدد من الإنجازات المحققة في القطاع الصحي خلال الفترة 1995م -2000م .

- تحقق خلال الفترة 1995/2000م انشاء عدد من المراكز الوقائية والعلاجية مثـــل (المركز الوطني للرصد الوبائي ، المكرز الوطني لدحر الملاريـــا ، ومركـــز الحجـــر الصحي ، والمركز الوطني للطوارئ والاسعاف ، ومركز الكلى الصناعية ، ومركـز القلب ...) بيد أن جميعها تعاني من نقص حاد في التجهيزات الحديثة وفي كوادرها الفنية والطبية .
- وفي عامي 1998/1999م تم تنفيذ الحملة الوطنية للتحصين الشامل من شلل الأطفـــال التي غطت أكثر من 4 مليون طفل دون الخامسة من العمر .
- ارتفع عدد المستشفيات الحكومية من 81 مستشفى الى 105 مشتشفيات ، وارتفـــع عدد المراكز والوحدات الصحية بدون أسره من 278 الى 788 منشأة ليرتفع بذلـــك مجموع الأسره من 9,033 سرير الى نحو10,427سرير ، كما ارتفع مجموع الأطبـــاء البشريين من 3,220 طبيب الى 4,076 طبيب ، ومجموع الممرضين من 5,787 ممرض الى 6,067 ممرض .
- ابرزت نتائج مسح الاسره (1998م) أن شبكة الخدمات الصحية قد غطت نحـــو 40% من السكان على مستوى الجمهورية ، يتوزعون بين 80% علـــى مســـتوى الحضر و25%على مستوى الريف ، مما يعكس نقصاً حاداً في تقديم تلك الخدمـات

سواء من حيث الكم أو النوعية خصوصاً وأن نفقات وزارة الصحة تراوحت بين 3.5% و4,5 %من اجمالي النفقات الحكومية خلال الفترة 1995و2000م .

- كما ادى تزايد أعداد الاسر الفقيرة وسوء التغذية وتعاظم استهلاك القات وشحة المياه وتلوثها وغير ذلك من القضايا البيئية المتدهورة الى تفاقم الأمراض السارية والمعدية ، وبخاصة حالات الالتهاب السهائي الذي ارتفع من 473 الى 96697 والبلهارسيا من 26600 الى 66405 .. انظر المرفق

المعوقات

- واجه القطاع الصحي معوقات انطلقت من قلة وتفاوتات توزيع الخدمات الصحية الحكومية بمؤسساتها وكوادرها وأجهزتها في تجمعات سكانية متناثرة و لا تزيد عن 500 نسمة .
- تدني الأجور والرواتب التي تمنح الكوادر الصحية الحكومية بمختلف مستوياتها .
- قصور الخدمات الصحية وتفاوتها بين الحضر والريف .
- القصور الكمي والنوعي للكوادر الصحية في بعض التخصصات .
- تزايد السكان بوتيرة غير متوازية مع التوسع القائم للخدمات الصحية .
- انخفاض نسبة المساكن المزودة بالصرف الصحي .
- تدني مستوى الوعي الصحي والبيئي لدى كثير من المواطنين ، الى جانب ضعف دور الإعلام الصحي .
- سوء التغذية الذي ساعد على ظهور كثير من الأمراض أهمها : (فقر الدم ، نقص اليود ، الكساح) .. الخ .
- نقص في مياه الشرب المأمونة وغياب شبكات الصرف الأمنة ، مما يساهم في انتشار أمراض سوء التغذية وارتفاع معدل وفيات الأمراض لا سيما بين الأطفال .

المؤشرات الصحية الحكومية

جدول رقم ( )

	1995		1999	
	عدد	اسره	عدد	اسره
عدد المستشفيات	81	8000	105	8816
المراكز الصحية باسره	97	1033	156	1370
مراكز الأمومة والطفولة	42		216	241
مراكز الصحية بدون أسره	278		416	
الأطباء (بشريون +أسنان)	3220		4076	
ممرضون مؤهلون	5787		6067	
عدد القابلات المؤهلات	390		1222	
وحدات رعاية صحية أولية	927		1480	
صيدليات ومخازن ادوية	1644		1931	
صيادلة	410		607	
كيمياء حيوية	16		52	
فنيو مخابر	695		871	
فنيو اشعة	327		366	
عدد السكان	15369		18261	
عدد السكان لكل سرير	1707		1826	
عدد السكان لكل طبيب	5123		4565	
عدد السكان لكل ممرض	2561		3043	

أهم الأمراض المعدية المبلغ عنها

	(2)1995	(1)1999
التهاب سحائي	473	96697
بلهارسيا	26600	66405
درن	13497	47843
ملاريا	150181	467565
دوستاريا	36823	44787
اسهالات	226723	390134
حصبة	8740	30339
تيفود	1149	11474
التهاب كبدي	10890	10068
سعال ديكي	5303	7767
شلل أطفال	6481	1344

1)المصدر: كتاب الاحصاء السنوي 1999 ص 176

2)وزارة الصحة التقييم

مفهوم الفقر :-

أدى المفهوم الشائع بأن الفقر يمثل عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية إلى قياس الفقر إعتماداً على مؤشرات الدخل والإنفاق والإستهلاك المستقاه من مسح ميزانية الأسرة .وتم إنتقاد هذا المفهوم على أساس أنه لا يمثل رفاهية المجتمع نتيجة تجاهله لكثير من الحاجات الإنسانية لذلك تطور مفهوم الفقر ليقوم على أساس المشاركة أيضاً . ووفقاً لهذا المفهوم الحديث فأن الفقر لا يقتصر على الحرمان من إستهلاك السلع والخدمات وإنما كذلك الحرمان من الإختيار والمشاركة . وبالتالي أمتد قياس الفقر ليشمل جوانب التعليم والصحة والمشاركة السياسية والتمتع بحقوق الإنسان وغيرها ...

لمحة سريعة عن الفقر في اليمن :

تعكس ظاهرة الفقر في اليمن التطورات الإقتصادية والإجتماعية التي مر بها المجتمع اليمني إبتداءاً من منتصف السبعينات خاصة عند إرتفاع أسعار النفط العالمية وحاجة دول الجوار في الخليج للعمالة اليمنية في إنشاء بناها التحتية وتمثل ذلك في تسهيل هجرة الأيدي العاملة من شطري اليمن إلى دول الخليج العربي ، وفي تدفق تحويلات المغتربين إلى الداخل بالإضافة إلى عوامل خارجية عملت على تدفق المساعدات والهبات الخارجية لكل من الشطرين الذي عكس نفسه على الأوضاع الداخلية بإحداث إنتعاش إقتصادي وإنخفاض البطالة وزيادة معدل الأجور الأمر الذي أدى إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي والإستهلاك النهائي.

وبرغم هذا التحسن في مستوى معيشة السكان وإنخفاض مستوى الفقر إلا أن هذا التحسن لم يكن قابلاً للإستمرار لإرتباطه بعوامل خارجية لا يمكن التحكم بها ، بالإضافة إلى عدم تنظيم قنوات إستثمارية لإجتذاب هذه الأموال كما صاحب هذه الفترة غياب الوعي الإستثماري لدى أغلب المواطنين الذي نجم عنه زيادة الإستهلاك والزواج المبكر مما عزز من معدل نمو السكان الذي نجم عنه إختلال بين الموارد والسكان .

وإثر تراجع الطفرة النفطية وبداية ظهور أزمات إقتصادية ، إلا أن الحكومات المتعاقبة لم تتوفر لديها القدرات لمعالجة تلك الأوضاع في تلك الفترات . وقد تمثلت أولى هذه البوادر في إنخفاض تدريجي للإحتياطي من العملة الصعبة ، وإرتفاع العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات ، مما أدى إلى تباطوء النمو وإنخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وإرتفاع معدلي البطالة والتضخم الأمر الذي أثر سلباً على معظم شرائح المجتمع .

ومع بداية التسعينات وإنتهاء الحرب الباردة وإنخفاض تدفق المعونات والمساعدات وإستمرار التدهور الإقتصادي ، قامت الوحدة اليمنية 1990م ، وتم دمج نظامين إقتصاديين ضعيفين مما زاد من

c: 2000. عمان /فريد

الإحتلال في الإقتصاد الوطني وتضخم في الجهاز الإداري ، لتدخل البلاد أجواء سياسية صعبة بلغت ذروتها في صيف 1994م . وتحول الإقتصاد من سيئ إلى أسوء بعد الحرب اليمنية الذي ترتب عليه هدر للأموال العامة ومضاعفة العجز في الموازنة وميزان المدفوعات وإهتزاز الثقة في الإقتصاد الوطني وتراجع النمو الإقتصادي بل وإنحساره .

كما كان لحرب الخليج الثانية أكبر الأثر على الوضع الإقتصادي خاصة بعد عودة ما يقرب من (800.000) ألف عامل وإنقطاع المساعدات والقروض والهبات ، ووصول العجز في الموازنة العامة إلى السالب مع إرتفاع معدلات البطالة والتضخم حتى أصبحت الحكومة غير قادرة على دفع نفقاتها إلا من خلال اللجوء إلى طباعة نقود جديدة تعمل على تغذية التضخم الذي زاد من إنضمام أعداد جديدة إلى السكان الذين يعانون من وطأة الفقر .

وبرغم الصعوبات التي أفرزتها هذه المرحلة ، إلا أن الدولة نحت منحى جاد بعد عام 1995م لدى إقرارها برنامج الإصلاح الإقتصادي والمالي والإداري ، ووضعت جملة من السياسات والآليات في سبيل حماية الفئات الفقيرة والفئات المهددة .

برنامج العمل العالمي والمهام العاجلة المطلوب تحقيقها : -

1- وضع إستراتيجيات وطنية للحد من الفقر العام ... تنطوي على إلتزامات محددة وذات أطر زمنية للقضاء على الفقر المطلق ، يحدده كل بلد في سياقه الوطني .
2- تعزيز التعاون الدولي .
3- إستعراض السياسات الإقتصادية والميزانيات الوطنية لتوجيهها نحو القضاء على الفقر والحد من التفاوتات .
4- تنمية الموارد البشرية وتحسين مرافق الهياكل الأساسية .
5- إنتهاج سياسات تكفل تمتع جميع الناس بالحماية الإقتصادية والإجتماعية الكافية في فترات البطالة والمرض والعجز والشيخوخة .
6- تعبئة كل من القطاعين العام والخاص ، المنظمات غير الحكومية من أجل تقديم المساعدة للمناطق المنكوبة بالفقر ... الخ .

إستعراض لأهم السياسات والبرامج التي أتبعتها الدولة للحد من الفقر :-

يتبين إلتزام الدولة من خلال وضع السياسات والخيارات والبدائل المتعددة لمعالجة المشاكل الناجمة عن العوامل التي أسلفنا ذكرها حيث أستهدفت الخطة الخمسية الأولى للجمهورية اليمنية 1996-2000م بشكل عام توليد فرص التنمية الإقتصادية والإجتماعية وحسن توزيعها بين المحافظات بهدف التخفيف من التباينات الواسعة . وتعزز هذا الإلتزام بصورة أكبر عام 96م عندما شرعت الدولة بوضع دراسات وتنفيذ مسوحات لتقييم حالة الفقر ، وكان من أبرز تلك الدراسات الدراسة التي

أعدت بالتعاون مع البنك الدولي حول قياس السياسات المحتملة لمكافحة الفقر ودراسة أعدتهـــا وزارة التخطيط والتنمية في عام 97م بعنوان (الإستراتيجية الوطنية للحد من الفقر وإيجاد فرص العمـــــل) ، وتنفيذ مسح ميزانية الأسرة عام 98م وصدور تقرير التنمية البشرية الأول في عام 98م ، ويلي ذلـــــك العديد من المسوحات المتخصصة سنذكرها فيما بعد ...

وقد أعطت الدراسات الأنف ذكرها لأول مرة قياساً للفقر ولبعض مؤشراته ، وقد تبـــين أن (19.1%) من السكان عام 92م يعيشون تحت خط الفقر المطلق ، وأرتفت هذه النســـبة إلى (21%) عام 95م ثم إلى (32%) عام 98م طبقاً لنتائج مسح ميزانية الأسرة 1998م.

وتعكس هذه البيانات أن حوالي (2.6) مليون مواطن يمني كانوا في عام 92م يعيشون تحـــت خط الفقر وحوالي (1.5) مليون نسمة في فقر مطلق ، ويقطن حوالي (81%) من الفقراء في الريـــف وهذه الأرقام تضع اليمن في الدول الأقل فقراً .

كما بلغ متوسط الإنفاق الشهري للأسر حسب نتائج مسح ميزانية الأســـرة لعـــام 1998م (31.447) ريالاً وللفرد (4.436) ريالاً موزعاً بين الإنفاق على الغذاء وغير الغـــذاء ، في حـــين بلـــغ متوسط إنفاق الأسرة في الحضر (38.351) ريالاً وللفرد (5.396) ريالاً . أما متوسط إنفاق الأســـرة في الريف فقد بلغ (29.380) ريالاً وللفرد (4.418) ريالاً .

ويعود التفاوت في الإنفاق بين الريف والحضر إلى تباين أنماط الإستهلاك الســـائد وإرتفـــاع الدخل في الحضر عن الريف .

توزيع النفقات على مجموعة الخدمات والسلع :-

بلغ متوسط الإنفاق الشهري على الغذاء (64%) تقريباً من إجمالي إنفاق الأسرة حيث مثـــل المتوسط الشهري لإنفاق الأسرة من الغذاء (20.026) ريالاً وللفرد (2.824) ريالاً ، يتوزع على ثلاثـــة عشر مجموعة سلعية ، حاز الإنفاق على سلع (الحبوب، التبغ والقات ، الفواكه والخضـــار، اللحـــوم والأسماك) ما نسبته (14.8%)، (10.7%)، (7.8%) ، (10.3%) ... ويبرز هذا النمط أهميـــة ســـلعة التبغ والقات في إنفاق الأسرة ، مع ما يترتب على ذلك من إنعكاسات سلبية على الصحـــة العامـــة وعلى النفقات الأساسية الأخرى الغذائية وغير الغذائية . مثل الإنفاق على السلع غير الغذائيـة (36%) من إجمالي إنفاق الأسرة تتوزع على خمسة عشر سلعة ، نال الإنفاق على السكن 5.9% ، والأقمشـــة والملابس 5.9% أيضاً ، والأحذية 1.3% ، والأثاث والتجهيزات المنزلية والســـلع المعمـــرة 1.6% ، والأجهزة المنزلية المعمرة والنقل والمواصلات 4.4% ، والخدمات والرعاية الصحية 2.8% ،والتعليـــم والثقافة 0.7% .

ويعود التدني في نفقات الصحة والتعليم إلى مجانية الخدمات التي تقدمها الدولـــة في هذيـــن القطاعين و إلى المستوى الثقافي والإجتماعي للأسرة الذي يولي للأسرة أهمية أكبر للسلع المعمرة .

متوسط الانفاق الشهري للأسرة والفرد (بالريال) على كل من مجموعات

السلع والخدمات في الحضر والريف والجمهورية 1998 (النتائج النهائية)

الرمز	مجموعات السلع والخدمات	الحضر			الريف			الجمهورية		
		متوسط انفاق الأسرة	متوسط انفاق الفرد	%	متوسط انفاق الأسرة	متوسط انفاق الفرد	%	متوسط انفاق الأسرة	متوسط انفاق الفرد	%
(أ)	مجموعات السلع الغذائية :	20727	2917	54.05	19818	2799	67.46	20026	2824	63.68
1	الحبوب ومشتقاتها	3252	457	8.48	5053	713	17.20	4638	654	14.75
2	البقوليات الجافة والمحفوظة	533	75	1.39	369	52	1.26	406	57	1.29
3	الخضروات الطازجة والمحفوظة	2299	323	5.99	1354	191	4.61	1572	222	5.00
4	الفواكه الطازجة والمحفوظة	1005	141	2.62	851	120	2.90	887	125	2.82
5	اللحوم	3298	464	8.60	2602	367	8.86	2763	390	8.78
6	الأسماك	689	97	1.80	415	59	1.41	478	67	1.52
7	الألبان ومشتقاتها والبيض	1366	192	3.56	1613	228	5.49	1556	220	4.95
8	الزيوت والدهون الغذائية	963	136	2.51	1508	213	5.13	1382	195	4.40
9	السكر والمنتجات السكرية	1069	150	2.79	1480	209	5.04	1385	195	4.40
10	البهارات والمواد الغذائية الأخرى	1307	184	3.41	579	82	1.97	746	105	2.37
11	الشاي والبن والكاكاو	408	57	1.06	621	88	2.11	572	81	1.82
12	المياه المعدنية والمشروبات	433	61	1.13	224	32	0.76	272	38	0.87
13	التبغ والقات	4105	578	10.70	3149	445	10.72	3369	475	10.71
(ب)	مجموعات السلع والخدمات غير الغذائية :	17624	2479	45.95	9562	1349	32.54	11421	1612	36.32
14	الخدمات الشخصية	247	35	0.64	127	18	0.43	155	22	0.49
15	أدوات ومواد النظافة المنزلية	592	83	1.54	385	54	1.31	433	61	1.38
16	الانفاق على المسكن	5083	715	13.25	889	126	3.03	1855	262	5.90
17	الانفاق على مواد الوقود والاضاءة	1394	196	3.64	1723	243	5.86	1647	232	5.24
18	الأقمشة والملابس الجاهزة	2286	322	5.96	1744	246	5.93	1868	264	5.94
19	الأحذية	542	76	1.41	382	54	1.30	419	59	1.33
20	أدوات ومواد الزينة الشخصية	1018	143	2.65	576	81	1.96	678	96	2.16
21	الأثاث والتجهيزات المنزلية	524	74	1.37	380	54	1.29	414	85	1.32
22	السلع المعمرة (للترفيه)	209	29	0.55	64	9	0.22	97	14	0.31
23	الأجهزة المعمرة المنزلية (كهربائية)	279	39	0.73	102	14	0.35	143	20	0.45
24	النقل والاتصالات	1741	245	4.54	1077	152	3.67	1230	174	3.91
25	الخدمات والرعاية الصحية	1025	144	2.67	854	121	2.91	894	126	2.84
26	الوسائل المعمرة للنقل	299	42	0.75	200	28	0.68	223	31	0.71
27	الانفاق على التعليم والثقافة	497	70	1.30	136	19	0.46	219	31	0.70
28	المدفوعات التحويلية والنفقات الأخرى	1889	266	4.93	923	130	3.14	1146	162	3.64
	الاجمالي الكلي	38351	5396	100.00	29380	4148	100.00	31447	4436	100.00
	عدد الأسر	5089000			1700196			2209096		
	عدد الأفراد	3616902			12041969			15658871		

وتأتي في مقدمة الفقراء الفئات الإجتماعية التالية :-

1- فئة الأخدام .
2- العائدين من الخليج ، خصوصاً العائدين إلى مناطق تهامة .
3- المعاقين والأيتام والأرامل ، الذين لا يمثلون في الحقيقة شريحة مستقلة بل ينتمون إلى شرائح المجتمع المختلفة .

وقعت الحكومة في عام 97م مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على إتفاقية للتخفيف من الفقر وخلق فرص عمل تقدر بحوالي (23.3) مليون دولار ، وتركز هذه الإتفاقية على وضع إطار للسياسات التي تحد من الفقر من خلال مساندة ودعم الحكومة لإعداد برنامج يعطي مجالات دمج الفقراء في المجتمع وبالذات المرأة الريفية وتقديم قروض لتخلق فرص عمل وفي إطار السياسة الوطنية لمكافحة الفقر برز بعد عام 96م إتجاهين :-

الإتجاه الأول : إتخاذ إجراءات مباشرة للحد من تنامي حالات الفقر من خلال شبكة الأمان الإجتماعي .

الإتجاه الثاني : العمل على إعداد إستراتيجية وطنية لمكافحة الفقر طويلة المدى .

وقد تمثلت الإجراءات المباشرة لمكافحة الفقر بما يلي :-

1- إيجاد فرص عمل للعاطلين .
2- توسيع المشاركة الشعبية .
3- تعزيز التكامل الإجتماعي .
4- تكامل التنمية الإجتماعية .

تشكلت اللجنة العليا لشبكة الأمان الإجتماعي 1998م برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزراء المختصين وممثلي المنظمات الأهلية كإطار لتنسيق وتوجيه ومتابعة تنفيذ سياسة مكافحة الفقر من خلال أدوات شبكات الأمان التالية :-

1- **صندوق الرعاية الإجتماعية** : الذي أنشئ في عام 1996م لتقديم المساعدات النقدية المباشرة إلى الفئات الفقيرة ، وبدء نشاطه في عام 1997م ويستمد موارده من الميزانية العامة للدولة التي بلغت في عام 1999م (4.5) مليار ، قدم مساعدة لعدد (250) ألف حالة في عام 1998م .
2- **الصندوق الإجتماعي للتنمية** : أنشئ عام 1997م وتحددت أهدافه في الحد من الفقر والبطالة والتعامل مع الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح الإقتصادي وتخفيف وطأة إجراءاته على كاهل محدودي الدخل من خلال :

عمان /فريد .c: 2000

أ. إيجاد فرص مولدة للدخل ... كثيفة العمالة .

ب. المساهمة بتوفير الخدمات الإجتماعية الأساسية كـــ الصحة والتعليم للشرائح الأكثر فقـــرا في المجتمع .

ج. دعم الجمعيات غير الحكومية في دراسة وتنفيذ المشروعات لتحسين مستوى حياة فقـــراء الريف وسكان المدن ورفع مستوى دخولهم ، وقد أدرجت أول موازنة للصندوق في عـــام 1998م بمبلغ إجمالي (953) مليون ريال منها (841) مليون ريال مصادر خارجيـــة والبـــاقي (112) مليون ريال مساهمة من الدولة وفي عام 1997م تم التعاقد على تنفيذ (50) مشـــروعا بمبلغ (461) مليون ريال استفاد من هذه المشاريع حوالي (192) ألف شخص .

3- **برنامج الأشغال العامة** : أنشئ عـــام 1996م كـــأحد مكونـــات شـــبكة الأمان الإجتماعي الذي يساهم بتمويله البنك الدولي ، ويهدف إلى إيجاد أكبر عدد مـــن فرص العمل ، وتحسين بعض خدمات البنية الأساسية ، وتحســـين الوضـــع البيئـــي والصرف الصحي ... ويعمل المشروع بنظام المقاولات الصغـــيرة كثيفـــة العمالـــة وتدريب العمالة غير الماهرة وتلبية المناطق الفقيرة من المدارس والوحدات الصحيـــة ومنشأت المياه والصرف الصحي . ويمول المشروع من مساهمات البنـــك الـــدولي بحوالي (25) مليون دولار لفترة تمتد أربع سنوات وهي عمر البرنامج .

4- **البرنامج الوطني للأسر المنتجة** : أنشئ في عام 1990م وتمت مراجعته بعامي 96و97م ليضطلع بمهام محددة في إطار شبكة الأمان الإجتماعي ، وتمـــول الدولـــة أنشـــطة البرنامج بمساعدة برنامج النقد وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، ويهدف البرنـــامج إلى تدريب الأسر الفقيرة من الإناث وإكسابهن المهارات المهنية والفنيـــة اللأزمـــة لتأهيلهن للإلتحاق بسوق العمل أو إقامة مشروعاتهن الصغيرة ... الخ .

5- **مشروع الحماية الإجتماعية** : تقوم الدولة بتوفير الحماية الإجتماعية للفئات المحتاجـــة بحسب الإمكانيات المتوفرة من الدولة والمنظمات الأهلية المحلية والدولية والقطـــاع الخاص .

م	أنواع المراكز والدور الإجتماعية	العدد	الطاقة الإستيعابية
1	دور رعاية وتوجيه الأحداث الجانحين والمعرضين للجنوح	4	600
2	دور تأهيل المعاقين بمختلف فئات الإعاقة	7	660
3	دور العجزة والمسنين	4	200
4	مراكز التأهيل المهني للنساء الفقراء (مراكز الأسر المنتجة)	41	-

التأمين الإجتماعي :

عملت الدولة على تنظيم التأمين الإجتماعي للعاملين في القطاع الحكومي والعـــام والمختلط والخاص بموجب القانون رقم 25 لعام 1991م بشأن التأمينات والمعاشـــات والـــذي

يشمل تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وإصابات العمل والتـــأمين الصحـــي في القطـــاع الحكومي والعام والمختلط .

أما القانون 26 لعام 1991م بشأن التأمينات الإجتماعية الذي يشمل أيضـــاً تـــأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وإصابات العمل ويغطي هذا القانون العاملين في القطاع الخـــاص مع إستثناء العمالة التي يصعب تأطيرها ضمن هذا القانون مثل العاملين المؤقتـــين بالزراعـــة والرعي ، ويطبق تامين الشيخوخة والعجز والوفاة وإصابات العمل في القطاع الخاص علـــى الشركات الخاصة التي تستخدم 5 عمال فأكثر ، مع إمكانية تغطية هذا التأمين في الشـــركات الخاصة الأقل من ذلك مستقبلاً .